كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن

The Impact of Government Expenditure on the Budget Deficit in Jordan

إعداد الطالبة

هدى عبدالله شرقي المشاقبة

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الصيفي 2018/2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الموقعة أدناه **(هدى عبدالله المشاقبة)** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: هدى عبدالله المشاقبة

التوقيع:

التاريخ: / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: هدى عبدالله المشاقبة **الرقم الجامعي: 1470512004**

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي **الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: ..... التاريخ / / 2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن

The Impact of government expenditure on the Budget Deficit in Jordan

وأجيزت بتاريخ: 2 / 8 / 2018.

إعداد

هدى عبدالله المشاقبة

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتـــور علـي مصطفى القضـاة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود	(عضواً)	.....
الدكتـــور تركي مجحـم الفـــواز	(عضواً)	.....
الدكتـــور إبراهيم سليمان الطاهات	(عضواً خارجياً)	.....

الإهـــــــداء

إلى من أوصانا الله بشكره وشكرها في كتابه العظيم

إلى من كانت ولا تزال أحق الناس ببرنا وحسن صحابتنا

إلى من أمرنا الله تعالى أن نخفض لها جناح الذل من الرحمة

إلى من فقدت بفقدها أماً رحيمةً ، وقلباً حنوناً ، وباباً من أبواب الجنة.

أمي

المجد لمن أعطت الحياة وهي على فراش الموت

كيف هي الخدوش الصغيرة في يديك؟

أتذكرين كيف كنت اقبلك منها لتشفى ،،،

قسماً بالله أنه ليس في قلبي أحد أكبر منك الا الله

إلى روح أمي

هدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا.

أشكر دكتوري الفاضل علي القضاة على جميع ما علمني إياه وعلى تحفيزه المتواصل ومعلوماته المفيدة، أسئل الله أن يبارك فيه.

كما وأشكر كليتي كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وعميدها الأستاذ الدكتور حسين الزيود أدامه أله بصحة وافرة وأشكر أيضاً أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وبذل جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها ومناقشتها.

وأتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال.

والله ولي التوفيق

الباحثة

هدى المشاقبة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض	ب
إقرار والتّزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
شكر وتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
المقدمة	2
أهمية الدِّراسة	3
مشكلة الدِّراسة	3
أهداف الدِّراسة	3
فرضيات الدِّراسة	3
منهجية الدراسة	4
التعريفات الإجرائية	4
الفصل الثاني : الإطار النظري والدِّراسات السابقة	
أولاً- الإطار النظري	6
المبحث الأول : الإنفاق العام	6
المبحث الثاني : الموازنة العامة	16
المبحث الثالث : العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة	23
ثانياً- الدِّراسات السابقة	26
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : تحليل أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن	
المقدمة	31
منهجية الدراسة	31
مجتمع الدراسة وعينتها	31
مصادر المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة	31
نموذج الدراسة	32
متغيرات الدراسة	32
أسلوب معالجة البيانات	33
فرضيات الدراسة	33
التحليل الوصفي	33
اختبارات ملاءمة النموذج	40
نتائج التحليل الإحصائي	41
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	
أولاً: نتائج الدراسة	45
ثانياً: التوصيات	46
قائمة المراجع	48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
.1	عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة (1990-2017)	35
.2	معدلات الإنفاق العام في الأردن خلال الفترة (1990-2017)	38
.3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	40
.4	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	41
.5	نتائج اختبار التجانس للبواقي	41
.6	نتائج تحليل اختبار جذر الوحدة ADF لمتغيرات الدراسة	42
.7	نتائج الانحدار البسيط . المتغير التابع عجز الموازنة (BD)	42

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن

إعداد

هدى مشاقبة

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاه

الملخص

اختبرت هذه الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن خلال الفترة الزمنية 1990-2017 واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي والتحليل القياسي باستخدام الانحدار البسيط وطريقة المربعات الصغرى لاختبار فرضية الدراسة.

وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الوصفي والتحليل القياسي إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على عجز الموارنة العامة في الأردن خلال الفترة 1990-2017 حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 6.639147 وبدرجة معنوية 0.000 ، وكان معامل الإنفاق الحكومي 0.405479 أي انه إذا زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في الأردن بنسبة 0.405479%.وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق الحكومي بصورة عامة، والحد من الإنفاق الحكومي الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات إلاّ في الحالات الضرورية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of Government Expenditure on The Budget Deficit in Jordan

Prepared by

Huda Mashaqaba

Supervision

Dr. Ali Mustafa Al - Qudah

ABSTRACT

The current study examined the impact of government expenditure on the budget deficit in Jordan during the period 1990-2017. The study used the descriptive analysis method and the econometrics analysis by using simple linear regression and the method of ordinary least square to examine the hypothesis of the study.

The study concluded that the government expenditure had a proportional and statistically significant impact on the budget deficit of Jordan during the period 1990-2017, since the value of t is 6.639147 and the probability value is 0.000. The public expenditure coefficient is 0.405479, ie, if government expenditure increased by 1% the budget deficit will increase by0.405479% .

The study reached a number of recommendations, the most important of which are to address the deficit and increase the surplus in the public budget in an effective manner. government expenditure in general should be rationalized, the luxury and unnecessary government expenditure should be limited and expenditure growth should not exceed revenue growth except when it is necessary.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعتبر النفقات العامة إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات وبالتالي تتخذ أهمية دراستها جانباً مهما وحيوياً في الدراسات المالية ويأتي تطور الدراسات فيها مع تطور الفكر المالي. والذي يعبر عنه بشكل مباشر عن تدخل الدول في معالجة التقلبات الاقتصادية باستعمال مختلف أدواتها الاقتصادية وأبرزها الإنفاق الحكومي والذي مر بعدة مراحل في تطوره وهذا التطور قد تغير بتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ازداد الإنفاق الحكومي سنة بعد أخرى وبمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات الحكومية مما ترتب عليه زيادة مستمرة في عجز الموازنة وقد كان لذلك آثاراً سلبية في السنوات العشر الأخيرة على الاقتصاد الأردني لأن جزءاً كبيرا من إيرادات الدولة يذهب لسد الدين العام وذلك بسبب ضعف تمويله، وقد سعى صناع القرار عبر السنوات الماضية إلى إيجاد الحلول تجاه هذا العجز من خلال محاولة جلب مساعدات خارجية للأردن إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود استمر عجز الموازنة سنة بعد أخرى، وبما أن الأردن دولة نامية ذات موارد محدودة وذات بنية تحتية لا تزال في طور الإنشاء ازداد شكل الإنفاق الحكومي وأزداد معه العجز في الموازنة لذا فقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تسلط الضوء على أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن، وذلك كون موضوع عجز الموازنة العامة من أخطر المشكلات التي تهدد الاقتصاد الأردني والتي يوجد لها ارتباط مباشر بنسبة الإنفاق الحكومي، وكذلك محاولة الدراسة للتوصل إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن تفيد صاحب القرار السياسي في الحد من أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة.

مشكلة الدراسة:

يعاني الأردن من فترة طويلة من تنامي عجز الموازنة العامة على الرغم من المحاولات المستمرة من الدولة للتخلص والحد من هذا العجز ولكن الإنفاق العام يزيد بتطور الحياة المدنية والاحتياجات الدفاعية وارتفاع فاتورة الطاقة بشقيها الكهربائية والبترولية بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم عام 2008 والأزمة العراقية والسورية التي حدت بصورة كبيرة من موارد الدولة وأدت إلى تفاقم عجز الموازنة العامة وعليه تسعى هذه الدراسة إلى اختبار أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في الأردن.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في الأردن.

فرضيات الدراسة:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في الأردن.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهجي التحليل الوصفي والقياسي لاختبار فرضية الدراسة من خلال تطبيق نموذج الانحدار البسيط، بالاعتماد على دراسة .Alshalabi (2017)

$$BD= \beta_1+ \beta_2 GE+\mu$$

BD: Budget Deficit– عجز الموازنة.

GS: Government Expenditure الإنفاق الحكومي.

μ: Error term – حد الخطأ.

β_1, β_2: Parameters معاملات.

التعريفات الإجرائية:

العجز في الموازنة: يعرف العجز بأنه قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة. أي زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة بحيث لا تستطيع الإيرادات العامة مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة، أي أن العجز يعني عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة.

الإنفاق الحكومي: ويعرف الإنفاق الحكومي بأنه عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة ادارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لاشباع حاجة عامة أي أن الإنفاق الحكومي هو جزء من المال يمكن أن يكون نقدياً أو عينياً، تقوم الدولة أو من ينوب عنها؛ بإخراجه قصد تحقيق نفع عام حقيقي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً – الإطار النظري

مقدمة

يعتبر الإنفاق العام الشريان الرئيسي للدولة والمحرك المهم لأنشطتها المختلفة وهو من العوامل الأكثر تأثيراً على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي فهو بمثابة الأداة التي تعتمد عليها دول العالم في التخطيط والتطبيق لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها دول العالم في التأثير على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ازدادت أهمية الإنفاق العام في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهميتها إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

المبحث الأول: الإنفاق العام

مفهوم الإنفاق العام:

هناك العديد من التعريفات للإنفاق العام أهمها:

الإنفاق العام: هو مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها على شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات المجتمع، أي تحقيق الصالح العام للمجتمع بحيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة (الجبوري والزاملي،2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ من المصروفات الصادرة من الدولة في سبيل سداد احتياجاتها. فالحكومة تقوم بتقديم خدمات عامة مختلفة، متعلقة بتقديم خدمات الأمن والخدمات المتعلقة برفاهية المواطن بشكل عام، كما يمكن تعريف الإنفاق الحكومي بأنه هو الشكل الذي يتم فيه التعبير عن حجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية وغيرها سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية (عايب، 2010).

ومما سبق يتضح أن الإنفاق العام يعتمد أساسا على وجود الدولة، فالدولة هي التي تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة، ونفقاتها تكون من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة، بالإضافة إلى شراء ما يلزمها للقيام بالمشاريع الاستثمارية الخاصة به، ضمن مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية وغيرها من المجالات.

كما ويشكل الإنفاق العام أحد المرتكزات الأساسية للفكر المالي وذلك لأثره الإيجابي على الطلب الفعال مما يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك والاستثمار ومن ثم زيادة في معادلات الإنتاج (سويد،2017).

كما ويلعب الإنفاق العام دورا هاما في النشاط الاقتصادي للدولة حيث يتم من خلاله إشباع الحاجات العامة، ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد أصبح الإنفاق في حالة تزايد مستمر وأصبح كوسيلة تقوم الدولة باستخدامها للتأثير على النشاط الاقتصادي، ولهذا أصبح للإنفاق دور رئيسي في اقتصاديات دول العالم (القريشي،2008).

الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية

لا تتوقف أهمية السياسة المالية على توريد الموارد للدولة فقط بل تشكل أداة هامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدلات الادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار والتكاليف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوظيف والموارد والإنتاج، وأن التطبيق الملائم للسياسة المالية يحفز النمو الاقتصادي والادخار مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي (صقر وشرف وغدير، 2008).

والسياسة المالية من أدوات السياسة الاقتصادية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي يتضمنها ما يعرف بمربع **(Khaldor)** وتتمثل في: تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي والاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل (عاشور ودهان،2017).

الآثار الاقتصادية للأنفاق العام

للإنفاق الحكومي آثار متعددة منها ما يشبع الحاجات العامة فضلا عن التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل القومي ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي، كما أن الآثار الاقتصادية للإنفاق تتوقف على طبيعة الإنفاق والهدف منه وكذلك طبيعة الإيرادات اللازمة للتمويل (الغالبي،2011).

وتتوقف آثار الإنفاق على الخصائص الهيكلية للإنفاق ومرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد ومستوى الطاقة التي يعمل بها الاقتصاد ومدى توافر الموارد الاقتصادية وأولويات تخصيصها ومصادر تمويل الإنفاق وأوجه تخصيصه والمدة الزمنية التي يستمر فيها الارتفاع في مستوى الإنفاق (سويد،2017).

ويتمثل تأثير الإنفاق العام في كل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما ويؤثر بشكل مباشر على الناتج القومي من خلال الإنفاق النقدي على الإعانات والدخول والنفقات العينية على الخدمات أو الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة كما ويؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال انتقال عناصر الإنتاج وتعزيز القدرة الإنتاجية وتفعيل الطلب وبالتالي حصول الأفراد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخل اكبر وبذلك فإن الفكر المالي الحديث أصبح ينظر للنفقة العامة بنظرة إيجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية (عامر، 2010)، وتعود الزيادة في الإنفاق العام إلى (Mehrara and Rezaei, 2014):

1- التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

2- إن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع مما يؤدي لزيادة الإنفاق الحكومي لسد هذه الاحتياجات.

3- ينتج عن التنمية الاقتصادية والتوسع في الخدمات الثقافية والتعليمية والرعاية الصحية مما يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي.

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام

الآثار الاقتصادية للإنفاق العام تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل حيث يحدث الإنفاق العام آثار غير مباشرة في الاستهلاك القومي بواسطة الاستهلاك المولد (أثر المضاعف) ويحدث الإنفاق الحكومي آثار غير مباشرة في الإنتاج القومي بواسطة الاستثمار المولد (أثر المعجل) (مصباح، 2016):

- أثر المضاعف:

يرتبط أثر المضاعف بزيادة الإنفاق العام، فعند زيادة الإنفاق يوزع جزء منه على شكل أجور ويخصص الأفراد جزء من الأجور لإنفاقه على الاستهلاك ويقومون بادخار الباقي والدخل الذي ينفق على الاستهلاك يؤدي إلى خلق دخل جديد لفئات أخرى يوزع ما بين الاستهلاك والادخار والدخل المدخر يخصص جزء منه للاستثمار، وان الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسب مضاعفة ولذلك يسمى بالأثر المضاعف(العبيدي،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أثر المعجل:

يعبر أثر المعجل عن الأثر الناجم عن الزيادات المتتالية في الإنفاق العام والذي ينتج عنه زيادة متسارعة في الإنتاج والدخل، الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، كما أن الأثر المعجل يختلف من قطاع لآخر ويعكس حجم الإنفاق العام وتطوره مدى تطور حجم الحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي وكفاءتها في إدارة الاقتصاد (البيرماني،2008).

عناصر الإنفاق الحكومي (النفقة العامة):

1- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية وللحصول على ما يلزمها من التراكم الرأسمالي للقيام بعمل المشاريع الاستثمارية كما ويتم الإنفاق من اجل تقديم المساعدات والإعانات، وبهذا تكون عملية الإنفاق بشكل نقدي أي تتم فيه معظم المعاملات والمبادلات بالنقود فيتم الإنفاق الحكومي بصورة نقدية، ويمتاز هذا العنصر بسهولة تداوله واستخدامه حسابيا كما ويسهل عمليات الرقابة ويجنب الدولة صعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني لأن الإنفاق العيني قد يؤدي إلى عدم المساواة بين الأفراد في نفقات الدولة كما ويشكل الإنفاق العيني مشاكل تنظيمية وإدارية تؤدي إلى عدم الثقة (ناشد،2006).

2- الإنفاق الحكومي لتحقيق المنفعة العامة:

يتم توجيه الإنفاق لصالح المجتمع ككل من أجل إشباع حاجاته ورغباته، وهذا يعني أنها لا تندرج ضمن نفقات تحقيق مصلحة خاصة لبعض للأفراد وإنما لجميع الأفراد وهذا هو مبدأ العدل والمساواة بين الأفراد جميعا (الحجايا وعدينات،2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- صدور النفقة من قبل شخص عام(القائم بالإنفاق):

عندما تقوم الدولة بإدارة النفقة التي يقوم بها شخص عام تسمى نفقه عامة، فقيام شخص ببناء مسجد أو مستشفى أو مدرسه بغرض تحقيق نفع عام لا يعد هذا إنفاقا عاما وإنما إنفاق خاص ويعد من قبل الإنفاق العام قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة مثل المشاريع الاقتصادية والتعليم والدفاع، واعتمد الفكر المالي على معيارين للتفريق بين النفقة العامة والخاصة حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق العام وهذا ما يتمثل بالمعيار القانوني، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة وهذا ما يتمثل بالمعيار الوظيفي (الوادي،2000).

الأقسام العلمية والاقتصادية للإنفاق الحكومي

لقد اختلفت طرق تقييم الإنفاق الحكومي حسب الأهداف ومن أهم هذه التقسيمات التقسيم الإداري والتقسيم الاقتصادي والهدف من ذلك معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي، وتقسم النفقات وفقا لأثرها إلى:

أولاً: النفقات الحقيقية:

تشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتتم بمقابل أموال إنتاجية واستهلاكية، وتقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية(استثمارية) حيث تشمل النفقات الجارية: الإنفاق على المرافق العامة ومنها الإنفاق على الدخول والمكافئات وعناصر الإنتاج الأولية، في حين تشمل النفقات الاستثمارية جميع النفقات التي تهدف إلى زيادة التراكم الرأسمالي وزيادة الطاقة الإنتاجية للدولة (الضابط،2011).

ثانياً: النفقات التحويلية:

وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تحدث زيادة بالدخل القومي وتقوم الدولة بإنفاقها دون حصولها على سلعة او خدمة بل تهدف من خلالها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى إعادة توزيع الدخل القومي والتقليل من التفاوت الاجتماعي (العتيبي،2005)، ويمكن التفريق بين النفقات الحقيقية والتحويلية من خلال المعايير التالية (محرزي،2003):

1- معيار الزيادة المباشرة بالدخل القومي: تعرف النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزءا من القوة الشرائية للحصول على ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة، أما النفقات التحويلية فهي تؤدي إلى استهلاك غير مباشر للموارد العينية وموارد الإنتاج من قبل المنتجين وليس من قبل الدولة.

2- معيار المقابل المباشر: ويقصد بمعيار المقابل المباشر ما تحصل عليه الدولة سواء من خدمات أو أموال مادية لقاء إنفاقها العام وعلى ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل تحصل عليه الدولة، وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات الصحية والتعليمية نفقة تحويلية بل هي نفقات حقيقية.

ثالثاً: النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

يعتمد هذا التقسيم للنفقات العامة على مبدأ اشمل للإنفاق وبناء على ذلك تقسم النفقات العامة وفقا لنطاق سريانها إلى (قدور،2013):

- النفقات المركزية: وهو مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة وتوجه إلى جميع أفراد المجتمع في الدولة ككل مثل نفقات القضاء والتعليم والدفاع والبحث العلمي.
- النفقات المحلية: وهي مجموع النفقات التي تقوم بها إدارات أو هيئات محلية وتتوجه المنفعة منها إلى جهة محلية أو إقليمية.

ضوابط الإنفاق الحكومي:

لاقت دراسة الإنفاق العام اهتماما كبيرا لدى علماء المالية العامة والتي سعت إلى تحديد ومعرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة لتعزيز النشاط الاقتصادي المالي ولكي يقوم الإنفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام بتحقيق النتائج المرغوبة لتحقيق المصلحة العامة فإن ذلك يتوقف على تحقيق أقصى قدر من المنفعة ولا يتم ذلك إلا من خلال المحافظة على الاقتصاد من خلال حجم الإنفاق والرقابة التي تتضمن توجيه النفقات العامة بالشكل الصحيح ونتيجة لذلك أزداد الاهتمام بضوابط الإنفاق الحكومي والتي تعرف بالقواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويرفع من مشروعيتها اقتصادياً واجتماعياً (العتيبي،2005):

1- ضابط المنفعة:

يبرر مقدار النفقة العامة من خلال حجم المنفعة التي تؤديها إلى المجتمع لتحقيق أكبر منفعة ممكنة، وقد نال هذا الضابط اهتمام الاقتصاديين التقليديين والحديثين، لأنه إذا لم توجد منافع عامة تعود على المجتمع من إجراء النفقة في اتجاه معين فإن تدخل الدولة في الإنفاق لا يوجد له مبررا، وعلى ذلك يعتبر شرط تحقيق المنفعة القصوى من الإنفاق شرطا منطقيا(الخطيب وشامية،2016).

فقد قدمت المدرسة الحديثة آراء من ضمنها إحلال المنفعة الحدية محل المنفعة الكلية على أساس منفعة الوحدة الأخيرة من وحدات الإنفاق العام، وهناك اتجاهات رئيسية حول تحديد وقياس المنفعة (أبو دوح،2006):

- الاتجاه الشخصي: يرى أنصار هذا الاتجاه المتمثلين بعلماء الاقتصاد والمالية العامة أمثال ماكس وفين دي ماركو أن قياس المنفعة الكلية المترتبة على المنفعة الحدية يمكن مقارنتها بالنتيجة التي يحصل عليها أفراد المجتمع، ويعبر هذا الضابط أن المساواة المطلوبة باعتبارها تحكم توزيع الدخل القومي بين الدولة والأفراد وعليه يصعب تطبيقه واقعيا.
- الاتجاه الموضوعي: يقيس أصحاب هذا الاتجاه المنفعة الكلية المترتبة على الإنفاق على أساس الزيادة التي تحدث بالدخل القومي بما تحققه من معدلات نمو عالية بالناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ضابط الإجراءات القانونية:

عند إجراءات الإنفاق العام ينبغي مراعاة التعليمات والقرارات والقوانين الخاصة بنظام الإنفاق العام وذلك من اجل تحقيق أقصى منفعة للمجتمع ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي.

3- ضابط الاقتصاد:

ويقصد بضابط الاقتصاد الابتعاد عن التبذير في إنفاق الأموال العامة لتحقيق أقصى منفعة منها، حيث أن التبذير يؤدي إلى هدر الأموال العامة التي يمكن إنفاقها في مجالات أخرى أكثر كفاءة وكذلك فان التبذير يزعزع الثقة في مالية الدولة، ومن ذلك فان المصلحة العامة تقتضي أن يكون هناك نوع من الرقابة المالية، ويشير ذلك إلى استخدام أقل نفقه ممكنة لأداء نفس الخدمة، غير إن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها ولكن يسعى إلى تحقيق اكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة (حشيش،1996).

النظريات الاقتصادية للإنفاق العام

1- النظرية الكينزية:

يرى كنز أن سياسة الإنفاق العام تساهم في التأثير على الطلب الكلي والذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع إنفاقها للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية أي أن سياسة الإنفاق العام تؤثر على الطلب الاستهلاكي للأفراد بالزيادة أو النقصان سواء على شكل أجوراً وإعانات أو من خلال دعم أسعار السلع والخدمات، كما إنها تؤثر على الطلب الاستثماري، من خلال إقامة مشاريع استثمارية أو من خلال تقديم الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار، وحسب كنز فإن زيادة الاستهلاك الحكومي يؤدي إلى زيادة في التوظيف والربحية والاستثمار من خلال تأثيرات مضاعفة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطلب الكلي ونتيجة لذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (عبدالواحد،2000).

2- نظرية زيادة أنشطة الدولة:

نشأت هذه النظرية في ألمانيا من قبل العالم الاقتصادي أودلف فاغنر عام 1935 وعرفت هذه النظرية بقانون فاغنر نسبة لصاحبها، حيث وضع القانون لارتفاع النفقات العامة من خلال تحليل الاتجاهات في زيادة الإنفاق العام، ويفترض قانون فاغنر أن توسع مهام الدول يؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام على إيرادات وتنظيم النشاط الاقتصادي، وأن تطوير القطاع الصناعي الحديث في السلوك الاجتماعي للصناعة، وعلى ذلك فإن زيادة الإنفاق العام سيكون أكثر من الزيادة النسبية في الدخل القومي مما يؤدي إلى توسع في القطاع العام (البواب،2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الموازنة العامة

تمتلك الموازنة العامة للحكومة أهمية كبرى في أي دولة، لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال فترة مالية تحدد عادة بعام واحد، حيث يعكس مشروع الموازنة العامة اتجاهات السياسة المالية وإمكانيات الخزانة العامة للدولة في ضوء مصادر التمويل المتاحة داخلياً وخارجياً ومتطلبات الإنفاق العام مع ربط ذلك بإمكانيات موازنة النقد الأجنبي من جهة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى لذا فإن أي تعديل في أرقام الموازنة العامة بين سنة مالية وأخرى قد يؤدي إلى حدوث تغير في الخطة العامة للموازنة النقدية، ويمكن أن يؤثر بدوره على التوازن الاقتصادي العام في الدولة (العبدالله،2014).

عجز الموازنة

يعد عجز الموازنة أخطر وأكثر المشاكل تعقيداً التي تواجه معظم دول العالم، ويعتبر من أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة وان حجم العجز ونطاقه وطبيعته يرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة إدارة الدولة في إدارة المال العام، من حيث تحصيله وطرق تخصيصه لتمويل الإنفاق العام (الصوص والجبلي،2012).

ويعتبر عجز الموازنة مشكلة لآثاره الاجتماعية والاقتصادية حيث ينتج عن العجز العديد من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لهذا المفهوم وخاصة منذ توسع دور الدولة ومسئولياتها أصبحت إيراداتها العامة لا يمكن لها تغطية الإنفاق المتزايد وذلك ما نتج عنه ما يسمى بعجز الموازنة (الحصري،2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم عجز الموازنة

تعتبر الموازنة العامة بمفهومها أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والتعجيل بها، كما أن لها أهداف اجتماعية كبيرة فهي وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي (النمروطي وخالد وعناية، 2016).

ومن المشاكل التي تواجه دول العالم بالموازنة العجز بالموازنة ويعرف على أنه:

انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات عن الإيرادات (أبو زيد والرفاعي، 2004).

ويعرف عجز الموازنة أيضا بالقصور في الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة أي زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات تغطية الزيادة في نفقات الدولة (سالم،2014).

وحسب صندوق النقد الدولي يعرف عجز الموازنة العامة بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، وحدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي انه ينحصر في الموازنة الجارية العامة (فرح،2016).

وتلعب الموازنة العامة للدولة دورا هاما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع، وفي ضوء الأهمية التي أصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصاديات العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للدور الذي أصبحت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي فقد اتجه العجز في الموازنة العامة للدولة إلى التزايد في مختلف دول العالم ومع نمو عجز الموازنة ازداد التركيز عليها وخاصة بعد تجاوز هذا العجز الحدود غير المتوقعة، حيث وصل إلى مستويات تهدد الاستقرار النقدي والمالي للدولة(الغزالي،2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنواع عجز الموازنة

1- العجز الشامل:

وهو عبارة عن التعريف التقليدي للعجز المالي، فالعجز المالي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ولكن لا تشمل على الدخل من الاقتراض، وبهذا فإن العجز الشامل يعكس الفجوة التي تغطى بالاقتراض الحكومي بما فيها الاقتراض المباشر من البنك المركزي(عثمان،2003).

2- العجز الجاري:

يقيس العجز الجاري الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، وبهذا فإن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تتغير وذلك لان الدين الجديد لا تقابله أصول حكومية جديدة ولا يتم احتساب المصروفات الرأسمالية مثل بيع الأصول، وبمعنى آخر العجز الجاري يمثل الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية (معروف،2005).

3- العجز الأساسي:

يستند العجز الأساسي على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون الناجمة عن عجز سابق وليس نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، وهذا النوع من العجز يشرح سياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد ويهدف هذا النوع إلى التعرف على مدى التحسن أو التدهور الذي يحدث بالمديونية الحكومية نتيجة لسياسات الميزانية الجارية، ويعرف هذا النوع بالعجز دون فوائد لاستبعاده لجميع فوائد الديون الخارجية (الحبالي،2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- العجز التشغيلي:

يمثل هذا العجز الناتج عن اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحاً منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدل التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) (رمزي،1992).

ظاهرة العجز في الموازنة

إن العديد من دول العالم تعتمد في تمويل عجز موازناتها العامة على طرق كالاقتراض الداخلي أو الخارجي الناجم عنها كثير من الإشكاليات كتصاعد حجم الدين العام الداخلي وتصاعد أعباء خدمته، كما حدث في كثير من الدول من نمو شديد في حجم المديونية الخارجية مما يؤدي إلى آثار سلبية تؤدي بالدول للخضوع بمطالب الدائنين وشروط المنظمات الدولية كثمن لإعادة جدولة الديون (الغزالي،2007).

ينشأ عجز الموازنة العامة عندما يكون هناك تباين بين نمو النفقات العامة من جهة ونمو الإيرادات العامة من جهة أخرى ويستدل على مدى التباين بين جانبي النفقات والإيرادات العامة من خلال مقارنة معدل النمو النسبي في الإيرادات العامة مع معدل النمو النسبي في النفقات العامة فكلما تزايدت معدلات نمو الإنفاق العام من جهة وتراجعت معدلات نمو الإيرادات العامة ازداد معدل نمو عجز الموازنة العامة للدولة (الحاج،2007).

ترجع أسباب ظهور العجز بالموازنة العامة للدولة في العديد من دول العالم إلى تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى تزايد حجم الإنفاق الحكومي من جهة وتراجع مستوى الإيرادات من جهة أخرى، ونتيجة ذلك واجهت العديد من دول العالم عجز مالي كبير (النمروطي وخالد وعناية،2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يمكن حصر سبب العجز بالموازنة لسبب واحد لأنها ظاهرة معقدة ترجع أسبابها للعديد من العوامل التي تسهم في حدوثها ويمكن ذكر الأسباب التالية لعجز الموازنة (العلي،2009؛ لقيطي وأخرون، 2018):

1- هناك أسباب ظاهرية وحقيقية ترجع إلى الزيادة بعدد السكان وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة النقد في حين تتحدد الأسباب الحقيقية بعوامل سياسية واقتصادية.

2- تغلغل حالات الفساد الحكومي مما أدى إلى هدر الكثير من مبالغ الإنفاق العام وتدني كفاءة إنشاء المشاريع الاستثمارية والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن كفاءة التنفيذ ودقته وأدى ذلك إلى انتشار قيم الكسب السريع وارتفاع تكاليف الاستثمارات العامة.

3- انعدام سياسة ترشيد الإنفاق العام وبالشكل الذي تتكامل وتتوافق فيه سياسة الإنفاق الحكومي مع السياسات الاقتصادية الأخرى ولاسيما السياسة النقدية والضريبية وسياسة الأسعار وغيرها من السياسات الاقتصادية حيث ينتشر طابع التبذير والإسراف، ففي كل المجالات ثمة إنفاق حكومي غير عقلاني يؤدي إلى تدهور الموارد المالية العامة.

4- نقص بمصادر تمويل الموازنة وارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة نتيجة استمرار الزيادات المتتالية في الإنفاق الحكومي مدفوعا بضغوط نحو تحقيق العدالة الاجتماعية دون مراعاة ما يسببه ذلك من ارتفاع بعجز الموازنة العامة.

5- انخفاض مصادر الإيرادات العامة في ظل الإعفاءات والمصادر والمزايا الضريبية والجمركية وغيرها.

6- اتجاهات السياسة المالية التوسعية في أوقات الركود الاقتصادي وعدم التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية والسياسة النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى دفع الإنفاق العام الاسمي نحو التزايد حيث تزداد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتنفيذ وظائفها التقليدية، ومع ارتفاع مستوى التضخم تضطر الدولة إلى زيادة الرواتب والأجور لتعويض الموظفين عن الانخفاض الحاصل في دخولهم الحقيقية، كما تزداد أيضا مخصصات الدعم السلعي وترتفع بدورها تكلفة الاستثمارات العامة، فالتضخم يؤدي إلى تدني القيمة الحقيقية لنفقات الدولة وإيراداتها مما يشكل عجز في الموازنة العامة للدولة .(Alshalabi,2017)

ومن الآثار السلبية الناتجة عن عجز الموازنة عدم تمكن الدولة من القيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي تجاه المجتمع وكذلك زيادة حجم المديونية الخارجية والداخلية وارتفاع معدل التضخم والبطالة (مجلخ وحمانة، 2014)، ويدعم عجز الموازنة عدم قدرة السياسة الاقتصادية والسياسة المالية على المساهمة في تشكيل التراكم الرأسمالي الممول من تراكم المدخرات الوطنية ومن ثم ازدياد فجوة الموارد المحلية، كما ويساهم عجز الموازنة بتأثيره السلبي من خلال ما يستنزفه من المدخرات الخاصة مما يؤدي إلى عدم استغلالها في تمويل الاستثمارات (حامد،2017).

تمويل عجز الموازنة

1- التمويل الخارجي:

هناك العديد من أشكال التمويل الخارجي التي تلجأ إليها الدولة من أجل تغطية عجز موازنتها العامة ومن أهم الأشكال: المنح، والقروض، والاقتراض التجاري. ويمكن أن تكون المنح على شكل نقدي حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني من العجز، والمنح يمكن أن تكون مخصصة لتمويل المشاريع، أما القروض فهي تمنح بمعدلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فائدة أقل من السائدة بالسوق ولها فترة سماح طويلة نسبيا وهذه القروض تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية (الأفندي،2010).

2- التمويل المحلي)حامد، 2017)

- الاقتراض من البنك المركزي: هذا الاقتراض ليس له تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان.
- الاقتراض من البنوك التجارية: هذا النوع من الاقتراض ليس له أثر على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك فائض في الودائع.
- الاقتراض من القطاع الخاص: هذا النوع من الاقتراض عادة يكون له أثر انكماشي في الطلب الخاص، كما ويشكل هذا النوع من التمويل خطراً على عملية النشاط الاقتصادي فهو يوقف حركة الاستثمارات التي يمكن القيام بها في مجال الصناعة والتجارة بسبب زيادة الدين العام كما ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة بسبب انخفاض مخزون الادخار مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة

تبدأ العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة من العجز حيث يكون أحد السببين الرئيسيين له ارتفاع الإنفاق الحكومي، وقد تأتي كأحد طرق سد العجز أو علاجه أيضا في حال لم يتم الاعتماد على ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات من خلال زيادة حجم وكفاءة القطاعات الإنتاجية عامة كانت، أو خاصة بالإنفاق على تقوية البنية التحتية لتلك المشاريع الاستثمارية الخاصة، وهذا فضلا عن الدور الذي يلعبه زيادة الإنفاق الاستثماري حيث يؤدي إلى زيادة بالناتج الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض عجز الميزان التجاري وتحقيق الاستقرار النسبي بالأسعار المحلية مما يؤدي إلى تقليل عبء الدين الخارجي ورفع الإيرادات العامة للدولة (Diab, 2013). كما وأن الاستقرار في عجز الموازنة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في حجم الدين العام المحلي وان تمويل العجز بمصادر حقيقية يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (الحبالي،2012).

وقد إزداد الاهتمام بسياسة الإنفاق العام باعتباره وسيلة فعالة في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، وتستخدم سياسة الإنفاق في التحكم بالنفقات العامة والإيرادات العامة للمحافظة على توازن الموازنة وتكاملها مع السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، وذلك لاعتبار مستوى الإنفاق مؤشرا رئيسيا للنشاط الاقتصادي للدولة ودوره في علاج عجز الموازنة . (Srithongrung,2009)

عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي

يعد موضوع العجز بالموازنة العامة من المواضيع الأكثر جدلية في الفكر الاقتصادي. فبعد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي قامت على مبادئ أهمها الموازنة المتوازنة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وظهر بعدها النظرية الكنزية لتقول بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسع نفقاتها بما يتجاوز إيراداتها لمعالجة اختلال الكساد الاقتصادي الكبير رافضة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بذلك مبدأ التوازن في الموازنة العامة ومؤمنة بتكيفها بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي السائد (شواقفة،2011).

1- عجز الموازنة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

أكد الفكر الكلاسيكي على فكرة توازن الموازنة العامة للدولة وذلك على اعتبار أن حالة التوازن المالي تعكس حسن استخدام الدولة للأموال العامة، ولا يسمح الكلاسيك بحدوث العجز أو الفائض وذلك بسبب المبادئ التي يؤمنون بها كعدم تخطي دور الدولة مفهوم الدولة الحارسة ويتحدد دورها في الدفاع والقضاء والأمن أي أن يكون دور الدولة حياديا أي لا يؤثر النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدولة على سلوك الأفراد والقطاع الخاص من أجل تحقيق مبدأ الحياد (سالم، 2014).

ومن وجهة نظر الكلاسيك إن توازن الموازنة في كل سنه يساعد على الحياد المالي للدولة واقتصار دورها على مجالات وقطاعات معينة، بحيث تقوم بتحصيل إيرادات يتم على أثرها تغطية نفقات الأنشطة المحدودة التي تمارسها وبالتالي تسعى الدولة دائما إلى تحقيق التوازن بين جانبي الإيرادات والنفقات في ميزانيتها (عبدالمعطي،2016).

وقد اعتبر الكلاسيك أن عجز الموازنة خطر جدا لأنه يؤدي إلى الاقتراض أو إصدار نقد جديد ويستخدم الإصدار كأسلوب لتمويل النفقات العامة ويقصد به خلق كمية إضافية من النقود لاستخدامها في تمويل النفقات العامة (جعفر،2001)؛ مما يؤدي إلى تضخم بالأسعار وتدهور القيمة الحقيقية للنقود، وينجم عن ذلك ارتفاع مستوى الإنفاق وتناقص بالموارد والتراكم الرأسمالي لدى القطاع الخاص (الخصاونة،2014)

2- عجز الموازنة في الفكر الاقتصادي الكينزي.

أدت ظروف الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال الفترة (1929-1932) إلى خلق الانتقادات لفرضيات ومبادئ الفكر الكلاسيكي فقد أكد كينز أن حالة الاستخدام الأمثل غير متحققة وان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العرض لا يخلق الطلب وأن المشكلة تتمثل في نقص حجم الطلب الفعال، وهنا أظهر كينز أن العجز قد يمتد لفترة طويلة وأن علاجه يتطلب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإبراز أهمية سياسة الموازنة في تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي ورسم سياسات الموازنة، وقد بين كينز كيفية استعمال سياسة الموازنة وذلك حسب الوضعية الاقتصادية ويتم الاعتماد على بعض أدواتها أو كلها بحيث يتم الزيادة في مستوى النفقات العامة الحقيقية أو التحويلية أو القيام بتخفيض الضرائب من أجل تعويض نقص الطلب الفعال ويكون تدخل الدولة بهذه الحالة بزيادة الإنفاق العام والتمويل بالإصدار النقدي، وحسب كينز فأنه من خلال الموازنة العامة يتم التساوي بين الإيرادات والنفقات (شحرور،2014).

وعلى أثر ذلك ظهرت نظرية Lord Beveridge وأكدت على تبني سياسة عجز الموازنة من قبل الدولة إذ كان من شأن هذا العجز أن يحقق التوازن الاقتصادي وحل مشكلة الكساد (أبو الفتوح، 2014).

3- عجز الموازنة في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي الحديث.

لقد أدى تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي إلى تولد الفكر الكلاسيكي الحديث ورواده الفريد مان وهايك حيث أكدوا من خلال تحليلهم على مفهوم عجز الموازنة، حيث أن ارتفاع العجز في الموازنة يعني ذلك التزام بالمشاكل والصعوبات الاقتصادية التي سوف تنجم بالمستقبل، وأشاروا بأن مشكلة العجز بالموازنة تحدث بسبب تدخل الدولة من خلال سياساتها المالية في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم، معتبرة أن السياسات المالية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها في المتغيرات الاقتصادية بسبب بطء فعالية التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية (زنبوعة وفرحات،2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الدراسات السابقة

أ) الدراسات العربية:

1- دراسة باش (2005) بعنوان: اثر زيادة الإنفاق الحكومي في تزايد عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي والأسعار- دراسة حالة المغرب.

هدفت الدراسة لقياس أثر التزايد في الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي والأسعار في المغرب خلال الفترة (1981-2000). وباستخدام منهج التحليل الوصفي في المدى القصير ومنهج التحليل الكمي القياسي في المدى الطويل. وأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة في المدى القصير سلبية، وفي المدى الطويل كانت العلاقة إيجابية.

2- دراسة علوي **(2009)** بعنوان: دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة في العراق.

هدفت هذه الدارسة إلى استعراض وتحليل عجز الموازنة العامة في العراق خلال الفترة (2003-2007)، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والإحصائي، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر للإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة، وكما توصلت الدراسة إلى ضرورة اعتماد سياسات تنموية تهدف إلى وضع برامج وسياسات من شأنها تحقيق آثار ملموسة على المؤشرات الاقتصادية المختلفة في العراق، فضلاً عن تصحيح الخلل البنيوي في هيكلية الموازنة العامة من أجل التقليل من عجز الموازنة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دراسة العيد (2010) بعنوان: العلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة في الجزائر.

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين هيكل النفقات العامة وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2013-2000). وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية وأتباع منهج التحليل الإحصائي. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي. كما وأشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة والنفقات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

4- دراسة دردوري (2014) بعنوان: سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس.

هدفت الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر وتونس خلال الفترة الزمنية (2012-1990). وباتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن وباعتماد عجز الموازنة متغير تابع وأدوات سياسة الميزانية متغيرات مستقلة النفقات والإيرادات ،أظهرت نتائج الدراسة بأن أدوات سياسة الميزانية من أهم السياسات الفعالة في علاج عجز الموازنة وخاصة أداة الإنفاق الحكومي في الجزائر وتونس، وأوصت الدراسة بزيادة الإنفاق بكل من الجزائر وتونس.

5- دراسة إبراهيم (2015) بعنوان: أثر الإنفاق على عجز الموازنة العامة في مصر باستخدام التكامل المشترك والسببية.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في مصر وعرض تطور حجم الدين الخارجي خلال الفترة (2013-1981) واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعرض تطور كل من عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في مصر، والمنهج الإحصائي الذي يتضمن الأسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنفقات العامة لمصر، من خلال نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بينهما، وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأجل بين عجز الموازنة والنفقات العامة.

ب) الدراسات الأجنبية

1- دراسة Srithongrung (2009) بعنوان: The effects of results oriented budgeting on government spending patterns in Thailand.

هدفت الدراسة لتحليل أثر الإنفاق الحكومي على منحنى الميزانية في تايلاند للفترة(2005-1965). وتم تحليل بيانات السلاسل الزمنية من خلال قانون فاغنر. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومنحنى الميزانية، كما وعززت نتائج الدراسة قدرة الحكومة التايلاندية على المزيد من الإنفاق على التخطيط وتجديد الميزانية وأوصت الدراسة الحكومة الموجهة بالنتائج من شأنه أن يحسن الأداء ويزيد من الرقابة الحكومية على الإنفاق.

2- دراسة Mehrar and Rezaei (2014) بعنوان The relationship between government Revenue and Government expenditure in Iran.

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في إيران خلال الفترة(2011-1978). وتم تحليل بيانات السلاسل الزمنية من خلال اختبار السببية لجرانجر. وأظهرت نتائج الدراسة بان العلاقة بين متغيرات الدراسة على علاقة أحادية الاتجاه تتجه من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي وان سبب الإيرادات للميزانية هو الإنفاق الحكومي وأوصت الدراسة صانعي السياسات بإدارة النفقات الحكومية بشكل صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دراسة Alshalabi (2017) بعنوان: The budget deficit in Syria during the period 2005-2012- causes and methods of financing and ways to reduce it.

في ظل معاناة الموازنة العامة من عجز بنيوي يعكس اختلالات الاقتصاد الكلي ويظهر ضعف مصادر تمويل الموازنة وانخفاض كفاءة الإنفاق العام وعدم القدرة على ترشيده وقصور السياسات المالية والاقتصادية في مواجهة ذلك العجز أتت هذه الدراسة لتحليل عجز الموازنة العامة في سوريا أسبابة وطرق تمويله وسبل تخفيضه خلال الفترة(2005-2012). وبأتباع المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة. أظهرت نتائج الدراسة أن مشكلة عجز الموازنة في سوريا هي مشكلة قديمة جديدة، وأن الدور الأكبر لعلاجها كان عن طريق سياسة الإنفاق العام، وأن سياسة ترشيد الإنفاق غير مجدية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يلاحظ من الدراسات السابقة العربية والأجنبية أنها ركزت بصورة أساسية على العلاقة بين الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة وقد استخدمت هذه الدراسات منهج التحليل الوصفي والإحصائي وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام وعجز الموازنة.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها جاءت لتقديم برهان إضافي على تأثير الإنفاق العام على عجز الموازنة في الأردن كنموذج للدول النامية التي تعاني من عجز مستمر في الموازنة العامة وزيادة مستمرة في الإنفاق العام وباستخدام كل من منهج التحليل الوصفي والتحليل القياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تحليل أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تحليل أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن

المقدمة:

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها ومتغيرات الدراسة والتحليل الوصفي والتحليل القياسي لأثر الإنفاق العام على عجز الموازنة في الأردن ومناقشة النتائج.

منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي لاختبار فرضية الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة وعينتها من موازنات الحكومة الأردنية وعجز موازنتها والأنفاق الحكومي خلال الفترة 1990 – 2017.

مصادر المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة على المصادر الثانوية والبيانات من خلال القيام بمسح مكتبي للدراسات السابقة في الدوريات والكتب والمراجع العلمية والمقالات والمصادر الحكومية ذات الصلة بموضوع البحث، وجمع بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك المركزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الدراسة:

$$BD = \beta 0 + \beta 1\ GE + ui \ldots\ldots\ldots .. (1)$$

حيث أن:

BD: Budget Eeficit عجز الموازنة العامة

GE: Government Expenditure الإنفاق العام

β0, β 1: معاملات

ui: حد الخطأ

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: العجز في الموازنة العامة (BD):

يعرف العجز بأنه قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة أي زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة بحيث لا تستطيع الإيرادات العامة مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة، أي أن العجز يعني عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة (وجدان، 2009).

المتغير المستقل: الإنفاق الحكومي (GE):

ويعرف الإنفاق الحكومي بأنه عبارة عّن مّبلغ مّن ّالنقود يّخرج مّن خزانة ّالدولة بّواسطة إّدارتها ومؤسساتهاّ وهيئاتها ووزاراتها ّالمختلفة لّإشباع حّاجة عامة أي أن الإنفاق الحكومي هو كمية من المال يمكن أن يكون نقديا أو عينيا، تقوم الدولة أو من ينوب عنها؛ بإخراجه قصد تحقيق نفع عام حقيقي (صالحي، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسلوب معالجة البيانات:

تمت عملية التحليل الإحصائي من خلال التعامل مع أدوات الإحصاء الوصفي المتضمنة معدلات النمو والرسوم البيانية، إضافة إلى الأساليب الإحصائية التحليلية اللازمة لاختبار الفرضيات، باستخدام تحليل الانحدار البسيط، اختبار (t-test) حيث يستعمل لاختبار تأثير كل من المتغيرات المستقلة في النموذج على المتغير التابع. واختبار (F-test) حيث يستعمل لفحص مدى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين جميع المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج وبين المتغير التابع.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهميتها وبهدف تحقيق أهداف الدراسة تم بناء الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على عجز الموازنة العامة في الأردن.

التحليل الوصفي:

يعاني الاقتصاد الأردني من أزمة اقتصادية خانقة حيث ترتفع مؤشرات البطالة والمديونية العامة والعجز في الموازنة، وزاد من حدتها تراجع المساعدات الخارجية وارتفاع تكاليف اللجوء السوري، ولجوء الحكومة لحلول تقليدية أهمها زيادة الضرائب على المواطنين، وظهرت مشكلة عجز الموازنة كأحد العقبات التي تواجهها الأردن لما لها من آثار سلبية على عملية التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والاجتماعية فقد اقترنت الخطط التنموية بضرورة توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المنشودة.

ويعاني الأردن من اختلالات هيكلية نتيجة لنقص الموارد المالية والاقتصادية مما أدى إلى ضعف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة وضعف القدرات المالية وتدني حجم الصادرات مما أدى إلى وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري فقد عانى الاقتصاد الأردني في ثمانينات القرن الماضي من صعوبات اقتصادية وسياسية أهمها الارتفاع المستمر في عجز الموازنة العامة.

وبعد أزمة الكساد التضخمي تأثرت التجارة الإقليمية للأردن نتيجة السياسات الانكماشية التي اتبعتها دول الجوار ولمحدودية الإرادات الخارجية دفعت تلك الظروف الأردن للبحث عن بدائل لاحتواء العجز عن طريق التمويل والاقتراض المحلي والخارجي مما أدى إلى نمو العجز بالموازنة العامة بشكل متسارع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. تطور عجز الموازنة العامة في الأردن خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (1): عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة (1990-2017)

مليون دينار أردني

السنة	عجز الموازنة	معدل النمو في العجز%
1990	-258.7	0
1991	-378	46.11519
1992	-69.9	-81.5079
1993	-93.6	33.90558
1994	-130.9	39.85043
1995	-167.6	28.03667
1996	-230.4	37.47017
1997	-468.4	103.2986
1998	-499.5	6.639624
1999	-338.9	-32.1522
2000	-360	6.226025
2001	-404.9	12.47222
2002	-471	16.32502
2003	-766.8	62.80255
2004	-783.8	2.217006
2005	-541.5	-30.9135
2006	-696	28.53186
2007	-912.2	31.06322
2008	-1056.5	15.8189
2009	-1842.6	74.40606
2010	-1446.9	-21.4751
2011	-2597.7	79.53556
2012	-2151.3	-17.1844
2013	-1957.1	-9.0271
2014	-1820	-7.00526
2015	-1811.8	-0.45055
2016	-1714.6	-5.36483
2017	-1455.6	-15.1056

المصدر: البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo

من خلال الجدول رقم **(1)** يلاحظ أن عجز الموازنة العامة عام 1991 ارتفع إلى 378 مليون دينار بمعدل نمو بلغ 46.11519% عن سنة 1990 وذلك يعود إلى تأثر الأردن بأضرار اقتصادية على أثر انهيار سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأخرى وبدء تأثر الأردن بأزمة الخليج التي كانت أطرافها العراق والكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سنة 1996 ارتفع عجز الموازنة إلى 230.4 مليون دينار بمعدل نمو بلغ 37.47017% عن سنة 1995 وفي سنة 1997 نما معدل عجز الموازنة العامة بنسبة 103.2986% عن سنة 1996 ويعود ذلك لقرار دول الخليج للحد من علاقاتها الاقتصادية مع الأردن مما أدى إلى تدني مستوى تحويلات العاملين الأردنيين وتدني مستوى المساعدات الخارجية وارتفاع معدل البطالة وذلك أتى على اثر أزمة الخليج العربي.

وفي سنة 1999 تراجع معدل عجز الموازنة العامة بنسبة 32.1522% عن سنة 1998 ويعود ذلك لمباشرة الأردن بتطبيق خطة إصلاح اقتصادية تهدف إلى تحويل الأردن لمركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة.

وفي سنة 2003 يلاحظ ارتفاع كبير بعجز الموازنة العامة وصل إلى 766.8 مليون دينار بمعدل نمو بنسبة 62.80255% عن سنة 2002 ويعود ذلك إلى الظروف الدولية غير المواتية وخصوصا الحرب على العراق واستقبال أعداد كبيرة من النازحين العراقيين، وكذلك ارتفاع فاتورة الطاقة على الأردن مما كان له دور كبير بعجز الموازنة العامة.

ويلاحظ من خلال الجدول بأنه خلال سنة 2007 و2008 و2009 هناك ارتفاع بعجز الموازنة بشكل كبير على مدار الثلاث سنوات إذ بلغت نسبة النمو إلى (31.06322%، 15.8189%، 74.40606%) على التوالي وذلك يعود لتأثر الأردن بالأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم وارتفاع أسعار البترول التي أثقلت كاهل الموازنة العامة للأردن.

وفي سنة 2011 ارتفع عجز الموازنة العامة إلى 2597.7 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 79.53556% عن سنة 2010 وذلك يعود للظروف التي سادت المنطقة العربية المحيطة بالأردن والارتفاع المستمر بالأسعار العالمية للسلع الأساسية وتقلب إمدادات الغاز الطبيعي المستورد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر من جهة والمطالبات المالية من جهة أخرى من قبل فئات وقطاعات الاقتصاد الأردني وقيام الحكومة بدعم المواد التموينية والمحروقات بشكل أساس.

وفي سنة 2012 بلغ عجز الموازنة العامة إلى 2151.3 مليون دينار بنسبة تراجع 17.1844% وذلك يعود للانخفاض الحاد لأسعار الطاقة البترولية مما خفض من عبء فاتورة الطاقة على الموازنة العامة للأردن.

وفي سنة 2014 بلغ عجز الموازنة إلى 1820 مليون دينار وبنسبة تراجع 7.00526% عن سنة 2013 وذلك يعود إلى استمرار الأردن بالالتزام بالإصلاحات المالية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني على الرغم من استمرار تأثر الأردن بالظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة.

وفي سنة 2017 بلغ عجز الموازنة العامة إلى 1455.6 مليون دينار بنسبة تراجع 15.1056% عن سنة 2016 وذلك يعود لاستمرار الأردن بتنفيذ المزيد من الإصلاحات المالية والتي ركزت بشكل خاص على تعزيز الإيرادات المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. تطور الإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2) معدلات الإنفاق العام في الأردن خلال الفترة (1990-2017)

مليون دينار أردني

السنة	معدل الإنفاق العام	معدل النمو في الانفاق%
1990	1032.6	0
1991	1264.8	22.48693
1992	1291.2	2.087287
1993	1336.6	3.516109
1994	1492.7	11.67889
1995	1604.8	7.509881
1996	1706.6	6.34347
1997	1884.2	10.40666
1998	2028.7	7.669037
1999	1956.3	-3.56879
2000	1970.1	0.705413
2001	2123.5	7.786407
2002	2221.8	4.62915
2003	2442.4	9.928886
2004	2931	20.00491
2005	3104.4	5.91607
2006	3860.4	24.35253
2007	4540.3	17.61216
2008	5431.9	19.63747
2009	6030.9	11.02745
2010	5708	-5.35409
2011	6796.6	19.07148
2012	6878.2	1.2006
2013	7076.9	2.888837
2014	7851.1	10.93982
2015	7722.7	-1.63544
2016	7948.2	2.919963
2017	8173.2	2.83083

المصدر: البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ أن معدلات الإنفاق العام في الأردن خلال فترة التصحيح الاقتصادي من 1032.6 مليون دينار في سنة 1990إلى 2442.4 مليون دينار أردني في سنة 2003 بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط إلى 7.1% خلال هذه الفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سنة 2008 ارتفع معدل الإنفاق العام إلى 5431.9 مليون دينار بمعدل نمو بلغ 19.63747% عن سنة 2007 وذلك يعود إلى نمو كل من النفقات الجارية بنسبة 19.7% والنفقات الرأسمالية بنسبة 12.7%، وفي سنة 2010 يلاحظ أنه بلغ معدل الإنفاق العام إلى 5708 مليون دينار بانخفاض مقداره 322.3 مليون دينار بنسبة (5.35409-) بالمقارنة بسنة 2009 وذلك يعود إلى تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 33.3% ونمو النفقات الجارية بنسبة 3.5%، وفي سنة 2014 ارتفع معدل الإنفاق العام إلى 7851.1 مليون دينار بنسبة نمو 10.93982% عن سنة 2013 وذلك يعود إلى ارتفاع النفقات الجارية بمقدار 660.5 مليون دينار وارتفاع الإنفاق الرأسمالي بمقدار 115.3 مليون دينار، وفي سنة 2015 بلغ معدل الإنفاق العام 7722.7 مليون دينار بمعدل انخفاض وصل إلى 12802 مليون دينار بنسبة 1.63544-% عن سنة 2014 وذلك يعود إلى انخفاض النفقات الجارية بمقدار 89.1 مليون دينار وانخفاض الإنفاق الرأسمالي بمقدار 39.1%، وفي سنة 2017 بلغ معدل الإنفاق العام إلى 8173.2 مليون دينار أي بنسبة نمو 2.83083% عن سنة 2016 وذلك يعود إلى ارتفاع النفقات الجارية بمقدار 193.3 مليون دينار والنفقات الرأسمالية بمقدار 31.1 مليون دينار(البنك المركزي الأردني التقارير السنوية).

ومن خلال الشكل رقم (1) نجد انخفاضا ملحوظاً في عام 1992 نتيجة المساعدات إلى الأردن من خلال عملية السلام في المنطقة عقب انتهاء حرب الخليج الأولى وفي عام 2002 ولكن نجد زيادة ملحوظة في عام 2011 نتيجة ارتباط الوضع الاقتصادي بالأحداث السياسية في سوريا وزيادة عدد اللاجئين غير المسبوق إلى الأردن مما أدى إلى زيادة نسبة العجز إلى اكثر فترة قياسية خلال سنوات الدراسة بما قيمته 2598 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى ارتباط هذا الارتفاع بالعجز في الموازنة بعدة عوامل ابرزها العامل الاقتصادي المتمثل بالحروب الأهلية في الدول المحيطة وانقطاع الصادرات من الأردن وإليها وعدم تناسب المساعدات إلى الأردن مع عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللاجئين إليها. يلاحظ من الشكل (1) أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة.

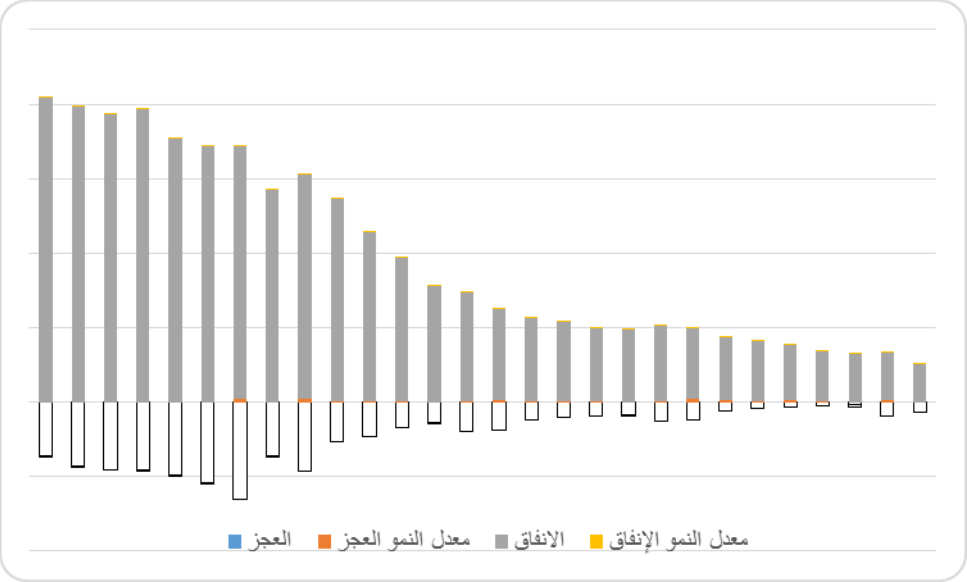

الشكل رقم (1) العلاقة بين الإنفاق العام وعجز الموازنة

اختبارات ملاءمة النموذج:

لقد تم اختبار النموذج للتأكد من ملائمة النموذج لمتطلبات النموذج القياسي الجيد.

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

جدول رقم (3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Jarqu-Bera	4.003860
Probability	0.135074

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيمة الاحتمالية probability لـ jarque-bera أكبر من 5% وهذا يشير إلى أن بواقي المشاهدات للنموذج القياسي ذات توزيع طبيعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**

جدول رقم (4) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

F-statistic	0.372283	Prob. F(1,21)	0.5483
Obs*R-squared	0.418055	Prob. Chi-Square(1)	0.5179

تظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في جدول رقم (4) أن الاحتمالية أكبر من 5% وهذا يشير إلى أن البواقي لا يوجد ارتباط ذاتي فيما بينها.

3- اختبار تجانس البواقي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**

جدول رقم (5) نتائج اختبار التجانس للبواقي

F-statistic	1.371280	Prob. F(1,22)	0.2541
Obs*R-squared	1.408169	Prob. Chi-Square(1)	0.2354
Scaled explained SS	2.432843	Prob. Chi-Square(1)	0.1188

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن الاحتمالية اكبر من 5%وهذا يشير إلى تجانس البواقي.

يلاحظ من الاختبارات السابقة أن النموذج القياسي نموذج جيد وملائم.

نتائج التحليل الإحصائي:

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

نستخدم اختبار السلاسل الزمنية لتجنب الانحدار الزائف المصاحب للسلاسل الزمنية غير المستقرة. من الجدول (6) نجد ان قيمة ADF المحسوبة لاستقرارية البيانات المتعلقة بالإنفاق لدى الحكومة الأردنية قد بلغت (-4.055230) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 وذلك لان القيمة الجدولية (الحرجة) قد بلغت (-3.3350) ويلاحظ ان مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) أي أن البيانات مستقرة عند المستوى .I(0)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول ان قيمة ADF لاستقرارية البيانات المتعلقة بالعجز في الموازنة قد بلغت (3.733702−) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 وذلك لان القيمة الجدولية قد بلغت (3.3350−)، ويلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند مستوى دلالة 0.05) أي أن السلسة الزمنية مستقرة عند المستوى .I(0)

جدول رقم (6) نتائج تحليل اختبار جذر الوحدة ADF لمتغيرات الدراسة

ADF

	Level	**الفرق الاول**
BD	0.6623	0.000
GE	0.9949	0.0004

نلاحظ من خلال النتائج الموجودة في الجدول (6) بأن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى من خلال اختبار ADF وبعد اخذ الفرق الأول أصبحت البيانات مستقرة.

2- نتائج الانحدار البسيط

جدول رقم (7) نتائج الانحدار البسيط . المتغير التابع عجز الموازنة (BD)

Dependent Variable: BD				
Method: Least Squares				
Date: 08/04/18 Time: 09:44				
Sample: 1990-2017				
Included observations: 28				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**T-Statistic**	**Prob**
C	137.9057	98.71040	1.397073	0.1742
GE	-0.270155	0.021474	-12.58084	0.0000
R-squared	0.858908	Mean dependent var		-908.0786
Adjusted R-squared	0.853482	S.D. dependent var		735.5747
S.E. of regression	281.5610	Akaike info criterion		14.18732
Sum squared resid	2061192.	Schwarz criterion		14.28248
Log- likelihood	-196.6225	Hannan-Quinn criter		14.21642
F-statistic	158.2775	Durbin-Watson stat		1.006699
Prob(F-statistic)	0.000000			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج الانحدار البسيط في جدول (7) إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على عجز الموارنة العامة في الأردن، حيث بلغت مستوى المعنوية 0.000، وكان معامل الإنفاق العام *0.27* – أي أنه إذا زاد الإنفاق العام بنسبة 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في الأردن بنسبة *0.27%* وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (للإنفاق الحكومي) عند مستوى دلالة (***α ≤ 0.05)*** على عجز الموارنة العامة في الأردن. كما تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل *adjusted R square* تساوي *0.85* أي أن التغير في الإنفاق العام يفسر ما نسبته *0.85* من التغير في عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة 1990-2017. كما وتشير قيمة f 158.27 ومعنويتها 0.000001 أن النموذج القياسي صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل الإنفاق العام والمتغير التابع عجز الموازنة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

بناءً على نتائج التحليل الوصفي والقياسي فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. لقد أثبتت نتائج الانحدار البسيط إلى أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على عجز الموارنة العامة في الأردن خلال الفترة 1990–2017 حيث بلغت قيمة tالمحسوبة 6.639147 وبدرجة معنوية 0.000 ، وكان معامل الإنفاق العام 0.405479 أي انه إذا زاد الإنفاق العام بنسبة 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في الأردن بنسبة 0.405479%. وذلك بسبب التزايد الملحوظ في الإنفاق العام خلال فترة الدراسة وذلك لتوسع الدولة في الإنفاق العام على البنى التحتية وعلى النفقات الجارية بسبب تطور الحياة المدنية وكذلك زيادة الإنفاق العسكري وبسبب ارتفاع أسعار الطاقة في الفترة 2005–2008 والفترة 2010– 2015 كما شهدت فترة الدراسة العديد من الحروب لدى الدول المحيطة بالأردن مما ترتب على الأردن مزيدا من الإنفاق بسبب اللجوء العراقي عام 2003 وكذلك اللجوء السوري خلال فترة الأزمة السورية 2011 – 2017 والتي ما زالت مستمرة حتى الآن.
2. من خلال التحليل الوصفي وجدت الدراسة أن أعلى حجم للإنفاق العام كان عام 2018 حيث بلغت قيمة الإنفاق العام 8173.2 مليون دينار وذلك نتيجة التوسع العام في الإنفاق الناتج عن تطور الحياة.
3. من خلال التحليل الوصفي وجدت الدراسة إلى أن اعلى حجم لعجز الموازنة كان عام 2011 حيث بلغت قيمة العجز 2597.7 مليون دينار أردني وذلك نتيجة ارتباط الوضع الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالأحداث السياسية في سوريا وزيادة عدد اللاجئين غير المسبوق إلى الأردن مما أدى إلى زيادة نسبة نمو العجز إلى نسبة قياسية خلال سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة نمو العجز عام 2011 79.53% مقارنة بعام 2010. وتجدر الإشارة إلى ارتباط هذا الارتفاع بالعجز في الموازنة بعدة عوامل ابرزها العامل الاقتصادي المتمثل بالحروب الأهلية في الدول المحيطة وتراجع الصادرات الأردنية وبصورة كبيرة إلى العراق وسوريا ولبنان وتركيا ودول أوروبا بسبب إغلاق الحدود السورية والعراقية أمام الصادرات من الأردنية وعدم تناسب المساعدات إلى الأردن مع عدد اللاجئين إليها.

4. وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة العيد (2010) ودراسة Srithongrung (2009) ودراسة Alshalabi (2017).

ثانياً: التوصيات:

1. لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات إلاّ في الحالات الضرورية.
2. إعادة النظر في أسلوب تقدير النفقات العامة لتكون أكثر واقعية ودقة وموضوعية.
3. اتباع وسائل إجرائية تسهم في خفض الأعباء المالية، وتعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي، والاكتفاء بالضروريات والاحتياجات الأساسية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هيكلة الموازنة، وسياسات الاستيراد من الخارج للسلع الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها مؤقتا، والعمل على استخدام الدعم بشكل أفضل حتى يصل إلى مستحقيه.
4. زيادة الإيرادات من خلال مكافحة التهرب الضريبي، والقضاء على الرشوة والفساد الإداري، وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية، ودعم كفاءة جهاز التحصيل الضريبي، وإدخال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إصلاحات ضريبية تؤدي إلى توزيع العبء على أكبر عدد من القطاعات، من أجل محاولة تحقيق العدالة الضريبية، من دون إحداث آثار سلبية في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي والاستثمار في المشروعات التنموية، لا الاستهلاكية، من أجل زيادة مصادر تمويل الموازنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

إبراهيم، نيفين فرج (2015)، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية. **بحوث اقتصادية عربية**،(70).

أبو الفتوح، يحيى عبدالغني (2014)، **الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة**. الرياض، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، (3812)(1435).

أبو دوح، محمد عمر (2006)، **ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

أبو زين، خالد والرفاعي، أحمد (2004)، **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار وائل للنشر.

الأفندي، محمد أحمد (2016)، عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام- دراسة نظرية تقييميه للأدبيات المعاصرة. **مجلة الدراسات الاجتماعية**، (50)، DOL:10.20428/JSS.22.41.

باش، عيادة محمد علي (2005)، أثر زيادة الإنفاق الحكومي في تزايد عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي والأسعار. دراسة حالة المغرب. **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، 4(12).

البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

البواب، سيد (2000)، **عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية**، الإسكندرية: دار سيناء للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيرماني، صلاح مهدي (2008)، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**،.(52)4

الجبوري، بتول مطر والزاملي، دعاء محمد (2014)، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**،.(1)16

جعفر، مجيد عبد (2001)، توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي. **مجلة العلوم الاقتصادية الجامعية**، بغداد

الحاج، حسن (2007)، عجز الموازنة المشكلات والحلول. **مجلة جسر التنمية**،.(63)

الحبالي (2012)، **الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات**، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

الحجايا، سليم سليمان وعدينات، محمد خليل (2017)، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة(1985–2014). **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**،.(2)4

حشيش، عادل أحمد (1996)، **أساسيات المالية العامة**، مصر: دار المعرفة الجامعية.

الحصري، ديانا (2010)، **عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في الأردن**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الخصاونة، محمد (2014)، **المالية العامة: النظرية والتطبيق**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الخطيب، خالد شحادة وشامية، احمد زهير (2016)، **أسس المالية العامة**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

زكي، رمزي (1992)، الصراع **الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث**، القاهرة: دار سيناء للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زنبوعة، زياد وفرحات، منى خالد (2012)، بدائل تمويل عملية التنمية في سورية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،28(2).

سالم، عبدالمحسن سالم (2013)، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**،18(68).

سويد، سالم (2017)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن. **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاقتصادية**،16(17).

شحرور، أيمان غسان (2013)، عجز الموازنة العامة في سوريا وآثاره الاقتصادية. **بحوث اقتصادية عربية**،63(64).

شواقفة، وليد محمد (2011)، العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم في الأردن. **مجلة المنارة**،18(1).

صقر، محمد وشرف، سمير وغدير، هيفاء (2008)، الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**،30(3).

الصوص، نداء محمد والجبلي، ربى رشيد (2012)، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والاجتماعية**،(29).

عايب، وليد عبدالحميد (2010)، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، بيروت: دار النهضة.

العبدالله، محمد (2014)، **الموازنة العامة في سورية**، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية.

عبدالمعطي، علاء ابراهيم (2016)، **أذون وسندات الخزينة العامة: دراسة مقارنة**، دار المنهل.

عبدالواحد، السيد عطية (2000)، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، القاهرة: دار النهضة.

العبيدي، سعيد علي محمد (2011)، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المنهل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العتيبي، ذو زاد عبدالرحمن والخشالي، منجد عبدالطيف (2005)، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج.

عثمان، سعيد عبدالعزيز (2003)، **مقدمة في الاقتصاد العام مدخل تحليلي معاصر**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

العلي، عادل (2009)، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، عمان: دار ثراء للنشر.

عليوي، نجم عبد (2009)، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة في العراق. **مجلة الغري للعلوم الاقتصاد**،.(2)64

العيد، أولاد (2010)، **العلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة في الجزائر**، المركز الجامع.

الغالبي، كريم (2011)، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق. **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**،.(25)8

الغزالي، عيسى محمد (2007)، **عجز الموازنة المشكلات والحلول**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

فرح، الزهيري أحمد (2015)، تقييم عوامل عجز الموازنة في السودان. **مجلة العلوم الاقتصادية**، .40(67)

قدور، أشواق (2013)، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

القريشي، مدحت (2008)، **تطور الفكر الاقتصادي**، الأردن: دار وائل للنشر.

لحسن، دردوري (2014)، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس**. المستودع الرقمي في جامعة طيبة.-URL: htt:/dspace.univ biskra.dz:8080/jspui/handle/123456,ssp789.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحسن، دردوري والاخظر، لقيطي (2018)، **أساسيات المالية العامة**، الإسكندرية: دار حميثر للنشر والترجمة.

مجلخ، سليم وحمانة، كامل (2016)، تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ضل اثأر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. **مجلة القدس المفتوحة**،.(207)33

محرزي، محمد عباس (2003)، **اقتصاديات المالية العامة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مدين، ظابط (2001)، **السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي**. دمشق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

مصباح، حراق (2016)، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد. **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**،.(4)

معروف، هوشيار (2005)، **التحليل الاقتصادي**، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

ناشد، سوزي عدلي (2006)، **المالية العامة– الإيرادات العامة**، بيروت: دار المعرفة.

النمروطي، خليل أحمد وصافي، سمير خالد وعناية، خالد نبيل (2016)، أثر عجز الموازنة على نمو اقتصاد فلسطين. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**،.(2)24

الوادي، محمد حسين (2000)، **المالية العامة**، عمان: دار المسيرة للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً– المراجع الأجنبية

Alshalabi, Z. (2017). The budget deficit in Syria during the period 2005-2012- causes and methods of financing and ways to reduce it. **RESEARCH GATE**, DOL:10.13140/RG.2.2.13510.78407.

Diab, W. (2013). Effectiveness of Public expenditure in achieving the objectives of economics transformation in Egypt. **RESEARCH GATE,** DOl:10.13140/2.1.4778.4647.

Mehrara, M, Rezaei, A. (2014). The relationship between government Revenue and Government expenditure in Iran. **International journal of Academic research in business and social sciences,** 4(3). DOL:10,6007-V4,I3.

Srithong, Run, A. (2009). The effects of results oriented budgeting on government spending patterns in Thailand. **International public management review.** DOL:10.1,1618.2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com